وتفوقها في الشرق الاوسط ، والذي وصل الى مستوى الاتفاق الاستراتيجي معها (١٩٨١)، مما يعني أن اسرائيل اصبحت في الاطار الكوني للاستراتيجية الاميركية جزءاً عضوياً فيها، كقوة قابلة للتشغيل. وعلى ذلك، يعتبر الموقف الاميركي من التسوية السياسية للصراع العربي ـ الاسرائيلي أقرب الى الموقف الاسرائيلي الرسمي، الذي يرفض ، بالمطلق، النظر الى القضية الفلسطينية كقضية وطنية لشعب له حق تقرير المصير؛ وبالتالي، يعارض، بالمطلق، أيضاً، قيام دولة فلسطينية الى جانب دولة اسرائيل. وهذا الموقف من مسألة الدولة الفلسطينية يتفق عليه الحزبان الكبيران في اسرائيل، وخلافهما حول شكل اخراج عدم السماح بقيام دولة فلسطينية؛ اذ يرى حزب العمل الاسرائيلي ان ذلك ممكن بالاتفاق مع الاردن (الخيار الاردني) الذي عليه ان يتولى مسؤولية المناطق المكتظة بالسكان الفلسطينيين (حفاظاً على نقاء الدولة اليهودية) في اطار التسوية السلمية معه؛ بينما يرى الليكود ان من مصلحة اسرائيل الاحتفاظ بكامل فلسطين كاحتياط للاستيطان اليهودي (الحفاظ على الوضع الراهن)؛ اما بالنسبة الى الفلسطينيين المقيمين في فلسطين، فتتراوح طروحات الليكود واليمين الصهيوني، عموماً، بين بقائهم كبشر، دون حقوق (قوة عمل رخيصة)، وبين طردهم الى الدول العربية. ويتقاطع الموقف الاميركي مع الموقف الاسرائيلي في عدم قبوله بقيام دولة فلسطينية (تصريح وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، خلال جولته الاخيرة في نيسان ـ ابريل ١٩٨٨)، مقابل رؤيته الى حق تقرير المصير الفلسطيني في اطار الاتحاد مع الاردن، الذي يرى بعض الاوساط الاسرائيلية انها الدولة الفلسطينية، وانها التعبير العملي لمشروع تقسيم «أرض ـ اسرائيل» (شارون).

وتحاول السياسة الاميركية، في اطار استراتيجيتها الكونية، السعي الى التوفيق بين الطروحات الاسرائيلية والمطالب الرسمية العربية، التي يعتبر سقف الاخيرة مشروع قمة فاس(١٩٨٢) للسلام، الذي نص، من بين ما نص عليه، وجوب اقامة دولة فلسطينية مستقلة، دون ان يحدد الجغرافيا التي ستشملها هذه الدولة، وحّدها الادنى تنفيذ القرار ٢٤٢ الذي يتعامل مع القضية الفلسطينية كقضية لاجئين. وقد منع التباين في السياسات الرسمية العربية والمصالح القطرية الضيقة، من التمسك بالاستراتيجية المعلنة في مشروع فاس، مما فتح المجال لما يمكن اعتباره «اختراقاً» أميركياً لهذه الاستراتيجية؛ وهو اختراق مقبول من معظم الحكومات العربية، حيث وضح ذلك خلال الاستقبال العربي لمبادرة شولتس التي طرحها وزير الخارجية الاميركية بعد تصاعد الانتفاضة في الارض الفلسطينية المحتلة والتعاطي الايجابي معها، من جهة، والضغط على م.ت.ف. من جهة اخرى، كي تقترب من المشروع الاميركي الذي يطالب م.ت.ف. بالاعتراف بحق اسرائيل في الوجود وقبول القرار ٢٤٢ كأساس للتسوية، والتنسيق مع الاردن لدخول المفاوضات مع اسرائيل حول التسوية.

وقد ردّت م.ت.ف. على الضغوط العربية باعلان تمسّكها بمشروع فاس العربي للسلام، وبقرارات قمة الرباط حول التمثيل الفلسطيني؛ في المقابل، اعلنت استعدادها للمشاركة في وفد عربي موحد الى المفاوضات؛ ورفضت، باصرار، العروض الاميركية، وامتنع مواطنوها في الاراضي الفلسطينية المحتلة عن لقاء وزير الخارجية الاميركية، عند زيارته لفلسطين المحتلة، امتثالاً لموقف م.ت.ف. المعلن، والذي يطالب باضافة حق تقرير المصير الى بنود القرار ٢٤٢، كي يصبح مقبولاً من الشعب الفلسطيني كأرضية للتسوية. فالاستراتيجية الفلسطينية، التي يلخّصها تكرار رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. لتصريحه بقبول م.ت.ف. قرارات الامم المتحدة كافة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، بما فيها القرار ٢٤٢، تحدد ان سقف هذه الاستراتيجية السياسية هو اقامة دولة فلسطينية مستقلة على اساس قرار التقسيم للعام ١٩٤٧؛ وحّدها الادنى اقامة مثل هذه الدولة